التقاها ارنس، حتى الآن، لا تملك صفة تمثيلية للسكان الفلسطينيين. وحيث ان الوزير «لا يستطيع الانحراف عن قرارات مركز الليكود، لذلك، فان ضيوف ارنس من الفلسطينيين لا يستطيعون الابتعاد من آرائهم. ومثلهم مثل ارنس، فان أيديهم مكبّلة، أيضاً. فقد كان عليهم الحصول على موافقة م.ت.ف. قبل اللقاء معه، وتقديم تقرير عن المباحثات بعد انتهائها». واذا كان ثمّة ايجابية لوجود ارنس في وزارة الدفاع، فهي، حسب شيف، انه «يمكنه، أكثر من أي زعيم ليكودي آخر، المحافظة على حقوق الانسان في المناطق [المحتلة]، ويخفّف من الاذلال المخجل، ويوقف الصخب المرتفع الذي لا يساعد في قمع الانتفاضة، بل يعمّق الكراهية؛ فهناك أشياء كثيرة جداً غير محتملة في نظرتنا تجاه الفلسطينيين في المناطق [المحتلة]. فهل يستطيع ارنس تغيير ذلك؟ وهذه ليست سياسة جديدة، وانما نهج مختلف. ولو كنّا اتّبعنا اسلوباً انسانياً قبل سنوات، فان من الممكن ان أشياء كثيرة كانت تبدو مختلفة. امّا اليوم، فان هذا لم يعد كافياً، والمطلوب نهج سياسي مختلف أيضاً» (**هآرتس**، ١٥/٧/١٩٩٠).

واتفق الصحفي بنحاس عنباري مع هذه التقويمات، وانْ تناولها من زاوية مختلفة. وحسب رأيه، انه ليس لدى ارنس نيّة للوصول الى حل وسط مع الفلسطينيين. وهو يسعى الى الحصول على ثقتهم لأسباب عدة، منها ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة بحاجة الى فترة لاعادة التنظيم. لذلك، فانها تريد ان تبعد منها صفة من يعرقل المساعي السياسية. فهذه الحكومة «ليست معنيّة في تقدّم المسيرة السياسية حسب وصفة بيكر او أية وصفة أخرى، التي لا تعتبر استهلاكاً لفظياً. فحسب، وهي تعرف ان موقفها يعرّضها للضغوطات، وان تحسين النظرة ازاء الفلسطينيين هي نوع من الستّرة الواقية تجاه الضغوطات الخارجية» (**عل همشمار**، ٣/٧/١٩٩٠).

مرحلة جديدة في الصراع

في حلقة دراسية عقدها مركز الدراسات اليهودية، وأُديرت حول الانتفاضة ومستقبل النزاع في الشرق الاوسط، وشارك فيها باحثون ومستشرقون وصحافيون واعضاء كنيست، أعرب معظم المشاركين عن رأيهم في انه لا يحتمل حدوث حل للنزاع من دون شريك فلسطيني. وحسب تقويم البروفيسور يهوشفاط هركابي، فانه، عاجلاً أم آجلاً، سوف تضطر اسرائيل الى الانسحاب من المناطق المحتلة. وحذّر من خطورة الأزمة التي ستعصف بالمجتمع الاسرائيلي (**هآرتس**، ٨/٧/١٩٩٠). وأشار رئيف شيف الى ان الانتفاضة منحت الفلسطينيين والاسرائيليين فرصة «لكبح [التدهور] واعادة تقويم الوضع». ومن دون مسار كهذا، توقّع شيف حدوث صدام عسكري جديد مع الدول العربية، «وسوف تسبّب الجبهة الشرقية، التي تنمو بسرعة، الى سحق كبير». ورفض شيف ادعاء بعض الاسرائيليين بأن الانتفاضة قد سحقت. وأكد انه، في نهاية الامر، «سيخرج القادة الفلسطينيون من السجن، وسنتفاوض معهم، كما جرى مع [أحمد] بن بلّه في الجزائر، و[المطران] مكاريوس في قبرص، ومع [جومو] كينياتا في كينيا، و[نلسون] مانديلا في جنوب افريقيا» (**المصدر نفسه**).

ومقابل الآراء التي أكدت حدوث تغيّر في الحركة الوطنية الفلسطينية بعد الانتفاضة، ادّعى المستشرق دان شيباتان بأنه لم يلاحظ تغيّراً كهذا، وان تركيبة اللاجئين داخل السكان في المناطق المحتلة لا تجعلهم يكتفون بحل اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وحسب قوله، «يجب على اسرائيل ان تشجّع على انفراد السكان الدائمين في المناطق [المحتلة]، لأن مصالحهم تختلف عن مصالح اللاجئين». وحذّر شيباتان من ان التنازل عن الضفة سيمكّن الفلسطينيين من السيطرة، عاجلاً أم آجلاً، على الاردن. بمعنى بروز خطر جبهة شرقية بقيادة م.ت.ف. وقال ان الشرط الضروري لاية تسوية، يجب ان تستند الى قدرة الردع الاسرائيلية.

واستند مدير المكتب الصحافي الحكومي، يوسي اولمرت، الى الوضع العربي الضعيف في قدرة اسرائيل على قمع الانتفاضة. وفي رأيه، ان الانتفاضة «لم تتحوّل الى مركز للتضامن بين الدول العربية؛ وهي لم تستطع ان تبلور المسارات العربية» (**المصدر نفسه**).

وقد يكون اصحاب الرأي من الاسرائيليين